كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تأويلا » هل كان وجد هذا التفرق والتمزق والانحلال ؟؟ لا لا وانما وجد بالتقليد لان كل طائفة وثقت برؤسائها فاتبعتهم بغير دليل . وسنزيد هذا بيانا في وقت آخر ان شاء الله تعالى

(باب الاخبار التاريخية والآراء)

محاربة "ايطاليا" لطرابلس الغرب

تعني بطرابلس الغرب الاقليم الواقع بين القطر المصري والقطر التونسي ومنه برقه المعبر عنها في عرف الدولة بمتصرفية بنغازي وهو مملكة كبيرة مساحتها أربعمائة ألف ميل او تزيد ، ولكنها لسوء الادارة والظلم والفوضى قد غلب عليها الخراب وقل فيها السكان ، فأهلها يقدرون بمليون ونصف يدخل في ذلك بدوهم مع حضرهم ، وموقع هذه المملكة البحري والتجاري عظيم وهي قابلة للعمران والترقي ، وقد كنا نسمع منذ وعينا ان دولة ايطالية طامعة فيها وكانت الحكومة الحميدية على سياستها قد عنيت بتعليم أهل طرابلس النظام العسكري فأنشأت فيها فرقا من الفرسان « الألايات الحميدية » كما فعلت في بلاد الاكراد ، فقالوا يومئذ ان للسلطان عبد الحميد في هذه الدولة حسنتين : سكة الحديد الحجازية والألايات الحميدية . وقد اقترحنا على الدولة العلية منذ اكثر من عشر سنين ان تسهم التعليم العسكري في طرابلس الغرب وفي سائر البلاد العثمانية وتجعل فيها مستودعات للسلاح ليكون الاهالي مستعدين للدفاع عن انفسهم اذا فاجأهم الطامعون وتعذر على الدولة ان تمدهم بالجند الكافي ، بل قلنا إن الطامعين اذا علموا أن أهل البلاد مستعدون للحرب والكفاح يحجمون عن مهاجمة البلاد لان أوربة — ولا خوف الا منها — تؤثر الفتح السلمي الذي لا تخسر فيه كثيراً من ابنائها واموالها على الفتح الحربي

كانت نصائحنا كنصائح غيرنا تحمل على معاداة السلطان ولا يترتب عليها الا إيذاء الناصح في نفسه او أهله وماله ، ثم زالت الحكومة الحميدية ، وحل محلها الحكومة الجديدة ، التي سيطرت عليها جمعية الاتحاد والترقي بقوة الجيش وديوان الحرب العرفي فكان حظ طرابلس الغرب في عهد هذه الحكومة شراً من حظها في زمن عبد الحميد ، فقد اضعفت وزارة حقي باشا حاميتها ، ومهدت السبيل لتعجيل ايطالية باحتلالها كما يعلم من التقرير الرسمي الذي قدمه بعض المبعوثين الى المجلس في طلب محاكمة حقي باشا

أن إيطالية تستعد منذ سنين كثيرة لامتلاك طرابلس الغرب وكان هذا الاستعداد على اشده بعد الدستور اذ كان حقي باشا سفيرا للدولة في رومية عاصمة ايطالية فصدرا اعظم للدولة يسهر أكثر لياليه في سفارة ايطالية يقامر مع النساء والرجال ... وكان يشهد دائما لايطالية بحسن النية وصداقة الدولة العلية، حتى ان سفير فرنسة حذره منها، وانذره سوء عاقبة مقاصدها ، فاراه بالنذر ، حتى حل الخطر ، ووقع البلاء المنتظر

وهاك ترجمة البلاغ الذي اعطاه سفير ايطالية لصديقه حقي باشا بامضاء سان جليانو رئيس وزارة ايطالية

﴿ انذار ايطالية للدولة العثمانية ﴾

لبثت الحكومة الايطالية منذ سنين تنبه الباب العالي لضرورة وضع حد لسوء النظام واهمال الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي ولوجوب تمتيع هذه البلاد بما تتمتع به سائر أقسام افريقية الشمالية وهذا التغيير (المشار اليه من حيث تأييد الامن وترقية البلاد) الذي يقتضيه التمدن بجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصلحة ايطالية في الدرجة الاولى بالنظر لقصر المسافة لفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ ايطالية

وبالرغم من حسن مسالمة الحكومة الايطالية التي كانت دائما توالي وتعضد تركية في كثير من المسائل السياسية في العهد الاخير وبالرغم من اعتدالها وصبرها حتى الآن كانت الحكومة العثمانية تجهل رغائبها في طرابلس حتى ان جميع مشروعات الطليان في تلك الاصقاع كانت تصادف دائما مقاومة لا تحتمل

فالحكومة العثمانية التي كانت حتى الآن تبدي العداء والسخط من الحركة الايطالية الشرعية في طرابلس وبنغازي وما زالت كذلك حتى الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم (اي الساعة التي كتب او قدم فيها البلاغ) اقترحت على الحكومة الملكية (يعني الطليانية) ان تفاهم معها وأعلنت انها ميالة أن تمنحها أي امتياز اقتصادي يتفق مع المعاهدات النافذة ومع شرف تركية الاعلى ومصالحها . ولكن الحكومة الملكية لا تشعر الآن انها في أحوال توافق الدخول في المفاوضة بهذا الموضوع ـ المفاوضة التي برهن الاختبار الماضي على عدم نفعها ـ وهي لا تشتمل على ضمان المستقبل ولا تكون الا سببا للاحتكاك والنزاع

ومن جهة أخرى قد وردت الاخبار الى الحكومة الملكية من قنصلها في طرابلس وبنغازي تفيد ان الحالة هناك خطرة جدا بسبب التحريض العام ضد الرعا

الطليان ـ التحريض الذي زاده الضباط وسائر موظفي الحكومة . فهذا التهييج خطر شديد على الطليان وعلى سائر الاجانب على اختلاف جنسياتهم. ولما اصبحوا قلقين على حياتهم ابتدأوا يهجرون البلاد بلا ابطاء . ووصول (السفن) النقالات العسكرية العثمانية الى طرابلس زاد الحالة خطراً وحرجا مع ان الحكومة الملكية نبهت الحكومة العثمانية الى نتائجه السيئة من قبل ، ولهذا تضطر الحكومة الملكية ان تتخذ الاحتياطات اللازمة دفعا للخطر الذي ينشأ عنه

ـ ولما وجدت الحكومة الايطالية نفسها مضطرة الى الحرص على شرفها ومصالحها قررت أن تحتل طرابلس وبنغازي احتلالا عسكريا وهذا هو الحل الوحيد الذي تميل عليه ايطالية، والحكومة الملكية تنتظر ان تصدر الحكومة السلطانية أوامرها بأن لا يصادف الاحتلال معارضة من رجال الحكومة العثمانية ، وان لا تجد صعوبة في انفاذ ما تريد انفاذه وبعد ذلك تتفق الحكومتان على تقرير الحالة اللازمة التي تلي ذلك الاحتلال

وقد صدرت الاوامر للسفير الايطالي في الاستانة أن يلتمس جواباً حازما في هذه المسألة من الحكومة العثمانية في مدة ٢٤ ساعة منذ تسليمه هذا البلاغ حتى اذا لم تجاوب عليه اضطرت الحكومة الايطالية لتنفيذ المشروعات المدبرة لضمان الاحتلال

ونرجو أن يبلغ جواب الباب العالي المنتظر في ٢٤ ساعة لنا عن يد السفير العثماني في روميه

الامضا

سان جليانو

﴿ جواب الدولة على الانذار ﴾

تعلم السفارة الملكية كل العلم الظروف التي لم تسمح لطرابلس وبنغازي بأن تتقدم التقدم الموموق

ودرس المسألة بغير غرض يكفي في الحقيقة لان يثبت ان الحكومة الدستورية العثمانية لا يجوز اتهامها بحالة هي نتيجة الحكم الماضي ، فاذا ظهر ذلك وعدنا الى تاريخ حوادث السنين الثلاث التي مرت يصعب جداً على الباب العالي أن يجد ظرفا واحدا ظهر فيه بمظهر العدا للمشروعات الطليانية في طرابلس وبنغازي بل انه يجد عكس ذلك أي أن ايطالية كانت تساعد بالمال ونشاطها الصناعي على إنهاض ذلك القطر من السلطنة انهاضا اقتصاديا

وتعتقد الحكومة السلطانية انها أظهرت ميلا حسنا مطردا الى كل المقترحات التي

كانت تقدمها بهذا المعنى ، بل انها درست وحللت حلا وديا كل طلب طلبته السفارة الملكية

ولا حاجة بنا الى أن نزيد انها كانت بذلك تنقاد دائما لارادتها أن تحفظ صلات الصداقة والثقة مع حكومة إيطالية وفي أن تنميها ، وهذه الارادة الحسنة هي التي دفعتها مؤخرا الى أن تقترح على السفارة الملكية اتفاقا يكون أساسه الامتيازات الاقتصادية التي تفتح مجالا واسعا للنشاط الطلياني في تلك الاقاليم على شرط أن يكون حد تلك الامتيازات كرامة السلطنة وحقوقها والمعاهدات النافذة

بهذا برهنت الحكومة العثمانية على ميولها السلمية دون أن يغيب عنها حفظ العهود التي تربطها بالدول الاخرى . تلك العهود التي لا يمكن أن يسقط شطر منها بارادة فريق من المتعاقدين

اما ما يختص بالنظام والامن في طرابلس وبنغازي فان الحكومة العثمانية القادرة جيدا على تقدير الحالة لا يمكنها الا أن تؤكد كما فعلت سابقا انه لا يوجد أقل سبب داع للخوف على الطليان والاجانب النازلين هناك

ففي تلك الاقاليم لا يوجد اضطراب ولا تهييج ، ومهمة الضباط وغيرهم من موظفي الحكومة ضبط الأمن ، وهم يقومون بمهمتهم خير قيام

وأما وصول النقالات العسكرية العثمانية الى طرابلس المتمسكة به السفارة لانها تتوقع منه نتائج خطرة فجواب الباب العالي عليه انه لم يرسل سوى نقالة واحدة سافرت قبل وصول مذكرة ٢٦ ستمبر ببضعة أيام وزيادة على هذا ان تلك النقالة لا تحمل جنودا فلا يمكن أن يكون لوصولها تأثير على أفكار الاهالي غير تأثير الهدوء

فاذا تبين ذلك لا يبقى الا عدم وجود الضمان الذي يضمن للحكومة الطليانية توسع مصالحها الاقتصادية في طرابلس وبنغازي فاذا كانت الحكومة الملكية لا تعمد الى عمل خطير كالاحتلال العسكري فان الباب العالي مستعد لازالة هذا الخلاف والحكومة السلطانية تطلب من الحكومة الملكية أن تبين لها نوع الضمان المطلوب ، فهي توافق عليه اذا لم يمس الاملاك وتتعهد بان لا تغير شيئا من الحالة الحاضرة اثناء المفاوضات من حيث الهيأة العسكرية في طرابلس وبنغازي وتأمل ان الحكومة الملكية توافق الباب العالي على مقصده السلمي

الاستانة ٢٩ ستمبر سنة ١٩١١

(المنار) تلا ذلك الانذار بالحرب والشروع فيه وقد كتبنا مقالات عنوانها العام (المسألة الشرقية) ونشرناها في المؤيد لبيان ما يجب بيانه في هذه الكارثة الخطرة ونشرنا في هذا الجزء الأولى منها وسننشر سائرها في الأجزاء الآتية